20091102-0001a-2

2009?

لا تشبه السيدة هذا الخير مع الشكر

بيان

بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٩، تقدمت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ولجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد) أمام قاضي الأمور المستعجلة في بيروت بدعويين لتحديد مواقع المقبرتين الجماعيتين في محلتي مار متر في الأشرفية ومدافن الشهداء في حرج بيروت وحراستها تمهيدا للتعرف على هوية الجثث المدفونة فيها. وقد استندت الدعويان على أمرين: أولا تقرير اللجنة الرسمية التي شكلت العام ٢٠٠٠ في عهد الرئيس سليم الحص للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين والذي ذكر صراحة هاتين المقبرتين، وثانيا حق ذوي المفقودين بالمعرفة والذي بات مبدأ قانونيا مكرسا دوليا.

وبتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٣، وتبعا لتبادل اللوائح مع القيمين على هذه المقابر (مطرانية الروم الأرثوذكس في بيروت، وجمعية المقاصد الخيرية)، أصدرت القاضية زلفا الحسن قراراً اعداديا في الدعوى الأولى قضى بتكليف كاتبها بالانتقال إلى رئاسة مجلس الوزراء للاستحصال على صورة عن كامل الملف المتعلق بالتحقيق الذي أجرته لجنة التحقيق الرسمية المشار اليه اعلاه، بما فيه صورة عن التقرير الطبي الصادر عن لجنة الأطباء الشرعيين المكلفين.

وبمعزل عما ستؤول اليه هذه الدعوى، ومع احترامنا الكلي لمبدأي حيادية القاضي واستقلاليته، يهمنا، من باب الشفافية، ابداء الأمور الآتية:

أولا يشكل هذا القرار، بحد ذاته أو بما يعد له، اعترافا بحق ذوي المفقودين بالمعرفة وذلك من زاويتين: حق الاطلاع على التحقيقات وحق الكشف على المقابر الجماعية وحراستها تمهيدا لتحديد هوية الأشخاص الذين تم دفنهم فيها. وهو بذلك يشكل خطوة غير مسبوقة في اتجاه الاقرار بما يعانيه هؤلاء منذ عقود وبما يطالبون به بدءا من لقاء الأمهات على خطوط التماس وصولا الى الخيمة القائمة منذ ٢٠٠٥ في وسط بيروت، مرورا بحملة "من حقنا أن نعرف".

كما أن للقرار ايجابية ثانية مفادها الاعتراف بحق جمعيات ذوي المفقودين – التي تقدمت هي بالدعوى- في الدفاع عن مصالح أعضائها. وهو امر اساسي يسمح لهؤلاء بالتضامن فيما بينهم وبتوحيد آهاتهم ومطالبهم أمام المحاكم، وهو شرط اساسي لصمودهم في مواجهة محاولات سياسات النكران والاضعاف والتهميش.

2009 11 02 - 00016 - 2

ثانيا، وانطلاقا مما تقدم، يشكل هذا القرار وسام شرف على صدر القضاء اللبناني وبادرة أمل بقدرته على استعادة رونقه ودوره كحام للحقوق الأساسية وللحريات، وكملجأ أمان لكل من يتنكر النظام السياسي السائد لحاجاته وأوجاعه وأهم من ذلك كرائد اجتماعي يقوم القضايا الاجتماعية الطارئة والمستجدة وفقا لموازين العدل. وحسبنا في هذا الاطار المقارنة بين جدية هذا القرار والسياق العملي الذي أخذه واللامبالاة أو بأحسن الأحوال خطابات المجاملة أو الاستيعاب التي نضحت عنها الطبقة السياسية دون اي متابعة منذ بدء القرع على أبوابها.

ثالثا، نأمل أن يشكل هذا القرار قدوة ونموذجا يحتذى بالنسبة الى المعنيين كافة، وبشكل أعم "كل من يعرف". ومن هذا الباب، ندعو بصدق جميع هؤلاء وعلى رأسهم أمانة مجلس الوزراء، ومطرانية الروم الأرثوذكس وجمعية المقاصد الاسلامية (اصحاب الأراضي) والتجاوب مع وجهة القرار وتفهم أوجاع ذوي المفقودين والتعاون معهم لكشف الحقائق، على نحو يسهم في تغليب المبادئ المشتركة وكلمة الحق على أي اعتبار آخر.

رابعا، نؤكد أن ذوي المفقودين هم اليوم بحاجة اكثر من اي وقت مضى الى التضامن فيما بينهم وتضامن الناس معهم. فزخم الناس هو بالنسبة للحق كالماء للبذرة، شرط أساسي كي يرسخ في الأرض وينمو فيزهر. وهو الزخم الذي أبقى القضية قائمة حتى اليوم وسيبقيها حتى تبلغ خواتيمها.

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان
لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية
لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد)
المجلس اللبناني لحقوق الإنسان